

التكليف الخامس

الباحث: حسان صلاح جمبي
242002299

قضايا بحثية



عنوان البحث : التنظيم
القانوني لعضوية مجلس
الشورى وترخيص المحاماة
ومدى الجمع بينهما في النظام
السعودي .

تكليف

5

عنوان البحث : التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وترخيص المحاماة ومدى الجمع بينهما في النظام السعودي



معلومات عن الباحث :
د. محمود حمدي أحمد عبدالواحد مرعي

، وكذا حظره للجمع بين المحاماة وأي عمل حكومي أو خاص
وسكوته عن بيان طبيعة عضوية مجلس الشورى ، ومدى
انطباق وصف الموظف العام عليها واختلاف وجهات النظر
القانونية حول ذلك مما جعلها فكرة جديدة بالدراسة.
وتتحدد إشكالية البحث في عدم كفاية النصوص النظامية
الخاصة ببيان طبيعة عضوية مجلس الشورى، وعدم وضوحها
أحيانا.

وقد قسم البحث إلى مبحثين ، خصص المبحث الأول: لبيان
التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وترخيص المحاماة في
النظام السعودي ، والمبحث الثاني: لمدى إمكانية الجمع بينهما.
وانتهى البحث إلى عدة نتائج ، أهمها: أن المنظم قد وضع من
الضوابط والواجبات ما يلزم أعضاء مجلس الشورى بالتفرغ
للعضوية، كما انتهى إلى أن أعضاء مجلس الشورى ليسوا
موظفين عموميين.

وأوصى الباحث المنظم السعودي بتعديل المادة التاسعة
من نظام مجلس الشورى .



ملخص

#

تحدث الباحث عن التالي:

يتناول هذا البحث بيان التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى
وترخيص المحاماة ومدى إمكانية الجمع بينهما في النظام
السعودي سواء لمن عين عضوا في مجلس الشورى وهو
يمارس المحاماة بموجب ترخيص ممنوح له من الجهة
المختصة، أو من عين بالمجلس ويرغب في الحصول على
ترخيص المحاماة بعد التعيين وتظهر أهمية هذا البحث في أنه
يتناول هذا الموضوع في ضوء حظر المنظم الجمع بين عضوية
مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية ، أو إدارة أي شركة،



#

العنوان

من خلال ما تم دراسته في مقرر قضايا بحثية نجد أن العنوان:

أولاً: اختيار الباحث لعنوان بحثي جديد وقضية بحثية شيقة ولم يسبق بحثها ، كما بين الباحث نطاق البحث ومجال التطبيق بصورة واضحة جدا كما بين المنهجية التي اتبعها في بحثه .

ثانياً: تضمن العنوان متغيرين أساسيين وهي :

- المتغير المستقل : التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى و نظام المحاماة
- المتغير التابع : إمكانية الجمع بينهما.



المقدمة

من خلال قراءة المقدمة نجد :

أولاً: المقدمة كانت ممتازة جداً (صفحة ونصف) و أوجزت متغيرات الدراسة (عضوية مجلس الشورى ونظام المحاماة – إمكانية الجمع بينهما) وربط الباحث ما بين متغيرات الدراسة من حيث الحظر على المحامي ممارسة أي وظيفة حكومية وكذلك عضو مجلس الشورى تم حظره من ممارسة أي عمل عام، وباعتبار ان عضوية مجلس الشورى هل تعد وظيفة عامة ام لا .

ثانياً: تضمنت المقدمة في محتواها الربط بين مشكلة البحث واهميته وأشار الباحث فيها الى سبب اختياره للموضوع محل الدراسة.

#

مشكلة الدراسة

نجد من عنوان البحث و المقدمة أن الباحث استشعر المشكلة وذكرها بأسلوب عبارة لفظية تقديرية في عنوان مستقل ووضع عدة تساؤلات جوهرية تتمحور حول مشكلة الدراسة في عدم كفاية النصوص النظامية وعدم وضوحها فلم يحدد المنظم طبيعة عضوية مجلس الشورى ومدى اتصاف عضو المجلس بصفة الموظف العام من ناحية، ومدى إلزامه بالتفرغ لعضوية المجلس تفرغا كاملا من ناحية أخرى، كما لم يبين المقصود بالعمل الحكومي أو الخاص الذي لا يجوز الجمع بينه وبين المحاماة حتى يتسنى معرفة طبيعة عضوية مجلس الشورى ومدى انطباق وصف العمل الحكومي عليها، لتدخل تحت الحظر المشار إليه من عدمه، وكذلك عدم سبق تلك المسألة بالبحث وفق النظام السعودي.

أهمية الدراسة

#

حدد الباحث ضمن بحثه أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية (النظرية): في أنه يتناول هذا الموضوع في ضوء حظر المنظم بين عضوية مجلس الشورى وأي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، وكذا حظره للجمع بين المحاماة وأي عمل حكومي أو خاص، وسكوت المنظم عن بيان طبيعة عضوية مجلس الشورى، ومدى انطباق وصف الموظف العام عليها واختلاف وجهات النظر القانونية حول ذلك، فضلا عن عدم سبق تناول الموضوع للبحث ، مما جعلها فكرة جديدة بالدراسة .

2- الأهمية العملية (التطبيقية) : في أنه يحوي بين جنباته جل الأحكام الخاصة بالتنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وكذا ترخيص المحاماة في النظام السعودي، وعرض وجهات النظر حول مدى جواز الجمع بينهما في ضوء الأحكام النظامية المعروضة، وهو ما يسهل على ذوي الشأن معرفة هذه الأحكام والآراء لاتخاذ ما يلزم حيال ذلك .



#

مفاهيم وتعريفات الدراسة

وضح الباحث العديد من المفاهيم المتعلقة بالدراسة ومتعلقة بمتغيرات الدراسة في المبحث الأول و الثاني وهي :

1- ماهية عضوية مجلس الشورى.

2- مفهوم الموظف العام .

3- ماهية المحاماة.

#

الدراسات السابقة

ذكر الباحث انه لم يقع على أي بحوث أو كتب متخصصة في الموضوع في المملكة العربية السعودية، وإنما تم التطرق إلى هذا الموضوع من خلال إشارات مختصرة في الكتب القانونية المتعلقة بشرح نظام المحاماة ونظام مجلس الشورى فقط .

#

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** ، القائم على وصف النصوص النظامية وتحليلها والأحكام القضائية لديوان المظالم ذات الصلة بموضوع البحث.



خطة البحث

جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد ومبحثين وخاتمة تضمنت اهم النتائج والتوصيات ، وقائمة المراجع على النحو التالي :

المبحث الأول: التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى وترخيص المحاماة.

المطلب الأول: التنظيم القانوني لعضوية مجلس الشورى. المطلب الثاني: التنظيم القانوني لترخيص المحاماة

المبحث الثاني: مدى جواز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وترخيص المحاماة

المطلب الأول: أثر التعيين في مجلس الشورى على استمرار ترخيص المحاماة.

المطلب الثاني: أثر التعيين في مجلس الشورى على الحصول على ترخيص المحاماة

الخاتمة: نتائج وتوصيات البحث.

#

نوع البحث وأنواع المتغيرات والنتائج والتوصيات

من خلال الدراسة نجد أن الدراسة وصفية تحليلية ومن عنوانها وما اجابت عنه الدراسة من تساؤلات نجد أن الدراسة بها متغيرين رئيسيين.

أخيرا ختم الباحث بعرض أهم النتائج والتوصيات ونجد من خلالها :

أولاً: وجود ارتباط واضح بين ما توصل له الباحث في نتائجه و التوصيات التي أوصى بها.

ثانياً: تحقق اهداف البحث من بيان مفاهيم متغيرات الدراسة.

ثالثاً: إمكانية تطبيق ما اقترحه الباحث من تعديل المادة التاسعة من نظام مجلس الشورى لتصبح (لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى و أي وظيفة حكومية، أو إدارة أي شركة، أو ممارسة أي مهنة إلا إذا رأى الملك غير ذلك، وإن رغب العضو في ممارسة مهنة أو الحصول على ترخيصها فعليه أن يقدم طلب إعفائه من عضوية المجلس إلى رئيس المجلس، وعلى الرئيس أن يعرض ذلك على الملك، ليقرر ما يراه).

رابعاً : ترابط تساؤلات البحث وتحقيقها لأهدافه والوصول الى النتائج والتوصيات .



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

